



## حماية: قرار الإدارة الأمريكية القاضي بقطع المساعدات المالية المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" هو تعقيد للحالة الإنسانية للفلسطينيين للوصول لأهداف سياسية وفقاً لما يعرف بـ "صفقة القرن"

في ظل متابعة مركز حماية لحقوق الإنسان للحالة الفلسطينية وعلاقتها بالمجتمع الدولي، فإن المركز يستنكر بأشد العبارات قرار "واشنطن" والقاضي بقطع الدعم الأمريكي عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبدوره يدعوا الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في هذا القرار الذي يعد إنتهاكاً مباشراً للحقوق الأساسية التي كفلتها الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين بموجب القرار رقم "٣٠٢" لعام (١٩٤٩).  
يشار إلى أن الخارجية الأمريكية أكدت بموجب بيان صحفي صادر عنها، أن الإدارة الأمريكية إتخذت هذا القرار نتيجة فشل الأنروا في قيامها بواجباتها، و قصور الدعم المالي من أعضاء كان يفترض أن يقوموا بهذه المهمة بشكل أفضل "السويد، قطر، الأردن، مصر، الإمارات العربية المتحدة".

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يحذر من خطورة هذا القرار الذي جاء في وقت تزداد فيه الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، صعوبة يوماً بعد يوم، لاسيما مع تزايد التضيق على وكالة الأونروا وعدم تمكينها من الاضطلاع بدورها الهام في رعاية شؤون اللاجئين وفقاً لما نص عليه القرار "٣٠٢"، فإنه يجدد إستنكاره للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، المنحازة لصالح الاحتلال الذي يسعى لتصفية القضية الفلسطينية، من خلال السعي إلى إنهاء عمل الوكالة الأممية التي ترعى مصالح اللاجئين،  
وبدوره:



١. يدعو المجتمع الدولي لإتخاذ موقف رسمي وفاعل إزاء السياسة الأمريكية المنحازة لسلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة .
٢. يدعو الجامعة العربية للتحرك الفوري للتصدي للهجمة الأمريكية على الحقوق الفلسطينية المكتسبة بموجب قرارات أممية.
٣. يدعو الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ويطالبها بضرورة مراعاة الظروف الإنسانية للفلسطينيين.
٤. يدعو السلطة الوطنية الفلسطيني إلى التوجه للأمم المتحدة إزاء السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ويطالبها بضرورة التواصل مع كافة الأطراف الدولية بهدف حشد الدعم اللازم للأنروا.
٥. يدعو مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية لضرورة الحشد لصالح بقاء الأنروا، واتخاذ كل ما هو ضروري للحفاظ على وتيرة العمل الإنساني للوكالة كأحد ركائز الاستقرار لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على استمرار ولايتها وهيكلها القائمة.

"أنتهى"

٢٠١٨/٠٩/٠٢